نتائج الدراسة

بدراسة الوضع الحالي للتعاوينات الزراعية في ظـل برنـامج الإصـلاح الاقتصادي بقطاع الزراعة توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي أوضحت الوضع الذي آلت إليه التعاوينات الزراعية وأهم هذه النتائج.

١- ضعف وترهل البنيان التعاوني الزراعي بمناطق الائتمان الزراعي علـى كافة المستويات سواء على المستوى المحلي أو على مستوى المراكـز أو على مستوى المحافظات وأخيرا على مستوى الجمهورية.

٢- النظرة الخاطئة للتعاوينات الزراعية على أنها أداة من أدوات الدولة فـي تنفيذ الخطة القومية للتنمية مما أدى إلى تدخل وتحكم الجهـات الإداريـة الحكومية على المستويات المختلفة للحركة التعاونية الزراعية.

٣- حصر معظم نشاط التعاونيات الزراعية في مجال توفير الخدمات بدلا من الاتجاه ناحية الإنتاج بما يعظم دورها تجاه أعـضاءها ومجتمـع عملهـا والمساهمة الجادة في التنمية الزراعية.

٤- عجز التعاونيات عن تأدية دورها المميز كمنظمة شـعبية تهـدف خدمـة مصالح أعضائها اقتصاديا و اجتماعيا ويعد هذا خروجا علـى المبـادىء التعاونية.

٥- سحب جميع الإعفاءات و الإمتيازات التي كانت للتعاوينات الزراعية فـي الآونة الأخيرة مع تخلى الدولة عن سياسة دعم مدخلات الإنتاج الزراعي في ظل الإصلاح الاقتصادي.

٦- عدم وضوح الدور المحدد للتعاونيات الزراعية في الخطة القومية للتنميـة بعكس القطاعيين العام والخاص حيث أخذا دورا محددا في الخطة القومية للتنمية وبشكل مدعوم بقدر كبير من اهتمام الدولة.

٧- فقدت التعاونيات الزراعية القدرة على اتخاذ القرار في شأن أنشطتها ومشروعاتها وذلك لعدم وضوح حجم معين للاستثمارات التعاونية في الخطة القومية للتنمية الأمر الذي ترتب عليه انخفاض حجم التمويل الذي يتاح للتعاونيات للقيام بأنشطتها الإنتاجية. الأمر الذي يؤدى إلى بقاء سيطرة الحكومة على التعاونيات ومن ثم تقييد نشاطها ونموها.

٨- خروج التعاونيات الزراعية في الآونة الأخيرة من مجال تقديم الخدمات الائتمانية وتوريد مستلزمات الإنتاج الرئيسية إلى أعضائها وتسويق حاصلات الأعضاء واستيلاء الأجهزة الحكومية على مقار ومخازن بعض التعاونيات الزراعية.

٩- التشريع التعاوني مقيد للحركة التعاونية وغير مرن ولا يستطيع التلائم مع المتغيرات الاقتصادية المتلاحقة وذلك لعدم مشاركة التعاونيات في وضع ومناقشة القوانين التعاونية قبل صدورها .

١٠- انخفاض الوعي التعاوني لدى الأعضاء الزراع بدرجه ملحوظة والذي يعد أحد المقومات الهامة التي تقف في سبيل تطور الحركة التعاونية الزراعية في مصر. وقيامها بدور فعال في التنمية الزراعية.

١١- نقص البيانات والمعلومات المتاحة عن التعاون الزراعي في مصر بصفة خاصة يعد من العوامل التي تمثل عقبة تقف في سبيل تطويره وزيادة فاعليته جنبا إلى جنب عدم الاهتمام بالبحوث العلمية التي تعتبر أحد وسائل التطوير.

١٢- انخفاض كفاءة الجمعيات التعاونية الزراعية في مجال التسويق لحاصلات أعضائها في ظل سياسة التحرر الاقتصادي وربما كان ذلك راجعا الى إطلاق حرية القطاع الخاص لمنافسة القطاع التعاوني في تسويق هذه المحاصيل وإلغاء التسعير والتوريد الجبري للمحاصيل مما أدى إلى إطلاق حرية الزراع في تسويق إنتاجهم من المحاصيل بالإضافة

إلى غياب أماكن التخزين والتسويق والحفظ لدى التعاونيات الزراعية وذلك لضعف الموارد المالية المخصصة لهذا النشاط.

١٣- تضخم حجم العمالة بالتعاونيات الزراعية المحلية بمناطق الائتمان الزراعي وذلك نتيجة سياسة الدولة منذ الستينات وحتى الآن والتي اعتبرت التعاونيات أداة لتنفيذ سياساتها الزراعية فعملت على تعين وانتداب الموظفين بأعداد كبيرة للعمل في هذه التعاونيات ووضوح ظاهرة الازدواج في الولاء.

١٤- انخفاض الكفاءة في مجال إدارة بالجمعيات التعاونية وذلك لأن أعضاء مجلس الإدارة معظمهم من الفلاحين الذين لا يتوافر لديهم قدرا مقبولا من الثقافة والوعي التعاوني والقدرة على التخطيط واتخاذ القرارات المتعلقة بالدخول في مشاريع وأنشطة إنتاجية لخدمة الأعضاء ودراسة البدائل لمنافسة شركات القطاع الخاص. حيث نص التشريع التعاوني على أن تكون نسبة التمثيل (٨٠ % للفلاحين : ٢٠ % فئات) وهذا يعكس مدى عدم ملائمة التشريع التعاوني تجاه المتغيرات الاقتصادية الراهنة فضلا عن أن التشريع التعاوني لم يضع حدا لعدد دورات مجلس الإدارة التي يجب أن يشغلها العضو. مما أدى إلى سيطرة أعضاء مجلس الإدارة الذين شغلوا تلك المناصب لأكثر من دوره على الجمعيات التعاونية وتوجيهها في غير مسارها الصحيح وفقا لأغراض شخصية فضلا عن أن انتخابات أعضاء مجالس الإدارة غير نزيهة وتجرى بشكل بعيد عن الديمقراطية ودون إعلان مسبق لإجراء انتخابات وأن معظمهم يحصلون على العضوية بالتذكية وهذا مخالف لمبادئ التعاون.

١٥- من خلال الدراسة الميدانية ظهرت مشكلات عديدة تواجه التعاونيات الزراعية وتعيق عملها أبرزها مشكلة عدم توافر مستلزمات الإنتاج الزراعي لدى الجمعيات، مشكلة عدم ملائمة التشريع التعاوني مشكلة

تسويق المحاصيل – مشكلات مالية وإدارية وتمويلية، مشكلة عدم كفايـــة مخازن ومقار الجمعيات ومشكلة عدم توافر الآلات الزراعية بالجمعيـــات التعاونية اللازمة لخدمة الأعضاء. مما أدى إلى شعور الأعـــضاء بعـــدم أهمية التعاونية وأنه ليس لها دورا ملموسا حاليا في حياتهم بعد الجمعيات التعاونية الزراعية على البعد عن تطبيق مبادئ التعاون المتعارف عليهـــا دوليا مما أدى إلى حيادها عن مسارها الصحيح.

تسويق المحاصيل – مشكلات مالية وإدارية وتمويلية، مشكلة عدم كفاية مخازن ومقار الجمعيات ومشكلة عدم توافر الآلات الزراعية بالجمعيات التعاونية اللازمة لخدمة الأعضاء. مما أدى إلى شعور الأعضاء بعدم أهمية التعاونية وأنه ليس لها دورا ملموسا حاليا في حياتهم بعد الجمعيات التعاونية الزراعية على البعد عن تطبيق مبادئ التعاون المتعارف عليها دوليا مما أدى إلى حيادها عن مسارها الصحيح.